الأمم المتحدة

TD/B/C.II/L.3/Add.3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
30 April 2010
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية**
**الدورة الثانية**
جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

# مشروع تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

المحتويات

*الصفحة*

موجز أعده الرئيس ..... ٢

ألف- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ..... ٢

باء - تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية ..... ٣



الرجاء إعادة الاستعمال

# موجز أعده الرئيس

## ألف – تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

(البند ٣(أ)'١' من جدول الأعمال)

١- أحاطت اللجنة علما بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الثانية. وكان الهدف من اجتماع الخبراء هذا، الذي عُقد في الفترة ٢٠-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، هو تحديد العناصر الرئيسية لأطر السياسات العامة لتنظيم المشاريع والابتكار، فضلا عن السبل الفعالة لرصد وتقييم أداء الأنشطة المتعلقة بتنظيم المشاريع وبمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. وعرض السيد أنس علمي حمدان، نائب رئيس الاجتماع ومقرره، تقرير الاجتماع.

٢- وشدد نائب الرئيس على أهمية تنظيم المشاريع والابتكار، بوصفهما عنصرين رئيسيين للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وبالتالي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد أيضا على أهمية الإطار الذي وضعه الأونكتاد للسياسات العامة لتنظيم المشاريع وقائمة الممارسات الجيدة المتعلقة بها، استناداً إلى ستة مكونات رئيسية هي: (أ) البيئة العامة المواتية لتنظيم المشاريع؛ (ب) الوعي بأهمية سياسات تنظيم المشاريع وإقامة الشبكات؛ (ج) التثقيف وتنمية المهارات في مجال تنظيم المشاريع؛ (د) الحصول على التمويل؛ (ه) تطوير التكنولوجيا والابتكار؛ (و) الإطار التنظيمي.

٣- وأكد نائب الرئيس أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار كمحرك رئيسي للاقتصادات القائمة على المعرفة وللتنمية الاقتصادية المستدامة، وأشار إلى أهمية وضع سياسات متسقة تستند إلى الأدلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتُكيفَّ مع واقع البلدان النامية والتحديات التي تواجهها والفرص المتاحة أمامها. وفي هذا الصدد، قال إن عدداً من الخبراء رأوا أن القدرات المحدودة على تحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار وندرة مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي تمثلان مشكلة بالنسبة إلى وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة؛ ولذلك فقد شدد الخبراء على ضرورة تعزيز وضع مؤشرات مناسبة وذات صلة بهذه المجالات وتتوافق مع السياق المحدد للبلدان النامية، وذلك لاستخدامها في رسم السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.

٤- وأفاد نائب الرئيس أن الخبراء حدّدوا سلسلة من النتائج العملية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، بما في ذلك المضي في تطوير قائمة الأونكتاد للممارسات الجيدة المتعلقة بسياسات تنظيم المشاريع، لتكون بمثابة إطار متماسك للسياسات المتعلقة بتطوير تنظيم

المشاريع وقاعدة لتبادل المعارف تربط بين الخبراء. وأضاف أن الخبراء قد دعوا الأونكتاد أيضاً إلى مواصلة العمل على وضع مجموعة من المؤشرات الأساسية لتقييم مدى فعالية سياسات تنظيم المشاريع، مع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب المؤسسات والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. ومن شأن هذه المجموعة، إلى جانب إطار السياسة العامة، أن يكونا بمثابة أداة لرسم السياسات المتعلقة بتطوير تنظيم المشاريع في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥- كما أفاد نائب الرئيس بأن الخبراء طلبوا إلى الأونكتاد أن يواصل تطوير بحوثه وتحليلاته للسياسات المتعلقة بقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأن يكون بمثابة منتدى للحوار المتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقال إن الخبراء شجعوا الأونكتاد على مواصلة استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، وعلى مواصلة التعاون مع منظمات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، ومع جهات معنية أخرى لوضع مؤشرات ذات صلة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتوفير قاعدة لصوغ توصيات سياساتية فعالة. وأخيراً، قال إن الخبراء شجعوا الأونكتاد على التعاون مع المنظمات والجهات المعنية الأخرى في دعم البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نمواً - في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى مساعدة راسمي السياسات في صوغ سياسات ذات توجه إنمائي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

## باء - تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية

(البند ٣(أ)'٣' من جدول الأعمال)

١- تناولت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية التي عقدت تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية"، العناصر الرئيسية لأوجه التآزر بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر من منظور التنمية في مجالات التفاعل على مستوى الاقتصاد الكلي، وحالتين محدّدتين هما الزراعة وتغير المناخ.

٢- وذُكر أن تحقق الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بعدد من الشروط وأن هذه التدفقات الرأسمالية الأجنبية الوافدة قد لا تسفر دوماً عن نتائج إنمائية إيجابية. غير أنه ما دامت مستويات الاستثمار المحلي متدنية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، فإن بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في أرصدة رأس المال وأن يُدخل إلى هذه البلدان تكنولوجيات جديدة على نحو يخدم أهدافها الإنمائية الاستراتيجية وطويلة الأمد. وأُشيرَ إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون معوّضاً أو مكمّلاً أو حتى معززا لتكوين رأس المال من جانب الشركات المملوكة محليا.

٣- بيد أن بعض الخبراء رأوا أن تفاوت تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بين البلدان والمناطق يدل على ضرورة تنسيق استراتيجيات التنمية وسياسات الاستثمار الوطنية على نحو يضمن تحقيق أقصى قدر من التآزر بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. ويُعاد النظر، في ضوء الأزمة المالية الحالية، في الدور المتصور لكلٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وفي العلاقة بينهما في إطار عملية التنمية. وأُشيرَ إلى ضرورة التشجيع على تهيئة بيئة تمكينية لجذب الاستثمارات من أجل التنمية ونقل التكنولوجيا.

٤- وأشير أيضاً إلى أن ثمة حاجة قوية وملحة لزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة في البلدان النامية، وهو مجال يمكن أن تسهم فيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية على السواء. وقد استكشف الخبراء إمكانات إيجاد أوجه تآزر بين هذه الاستثمارات بنوعيها وتعزيزها، وتطرقوا إلى الخيارات السياساتية في هذا الصدد واستعرضوا أمثلة عليها. وتطرق الخبراء أيضاً إلى الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة وما يثيره هذا الاستثمار من شواغل. وتشمل الشواغل المتعلقة بالاستثمارات في قطاع الزراعة قلة فرص وصول المزارعين المحليين إلى المياه والأراضي، وما يترتب على ذلك من أثر مزعزع لاستقرار المجتمع وإمكانية فقدان الوظائف في القطاع الزراعي بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة. وسُلط الضوء في هذا الصدد على المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي والوصول إلى الأراضي وممارسات "الاستيلاء على الأراضي"، كما نوقشت بعض الحلول الممكنة لهذه المشاكل.

٥- وأقر الخبراء بأن بمقدور الشركات عبر الوطنية أن تشارك في الإنتاج الزراعي ليس عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وحده، وإنما أيضاً بأشكال مشاركة غير سهمية، ومنها ترتيبات الزراعة التعاقدية. كما ناقشوا بعض التدابير المحددة الرامية إلى تعزيز ترتيبات الزراعة التعاقدية وجعلها مجدية للمزارعين المحليين.

٦- وقد سلط عدة خبراء الضوء على أسباب انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، وهو ما يرجع في جزء منه إلى الإعانات الحكومية والقيود المتعلقة بملكية الأراضي، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى الأراضي. كما أُبرزت أهمية الشركات عبر الوطنية في مجال التنمية الزراعية، وأشير إلى ضرورة وضع مبادئ للاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة.

٧- أما بالنسبة لتغير المناخ، فقد رأى الخبراء، بالنظر إلى أن الاستثمارات اللازمة لأنشطة التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره ستكون هائلة خلال العقود القليلة القادمة، أن التفاعل الوثيق بين المستثمرين المحليين والأجانب هو أمر فائق الأهمية، وإضافة إلى ذلك، فإن المسألة الأساسية هي كيف يمكن حفز المستثمرين الخواص، المحليين منهم والأجانب، لتطوير التكنولوجيات أو الدراية اللازمة ونشرها. وأشار الخبراء إلى أن الاستثمارات المتعلقة بتغير المناخ، بنوعيها المحلي والأجنبي، هي استثمارات جديدة نسبياً ولا تزال البلدان في طور وضع

الأطر السياساتية المرتبطة بها. ولاحظوا كذلك أن المشاكل المرتبطة بآلية التنمية النظيفة قد نوقشت. وإلى جانب الآليات الدولية، يمكن للبلدان النامية، أن تمضي قُدماً في إنشاء أسواق للتكنولوجيات المنخفضة الكربون، وهو ما بدأ به بعض البلدان بالفعل. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع منخفضة الكربون أن يلعب دورا في التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره في البلدان النامية، وفي مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ.